وديع عواودة *

مذبحة كفر قاسم.. سيرة سياسة

المؤلف: آدم راز

دار النشر: الكرمل

سنة النشر: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٣٠٠ صفحة

مذبحة كفرقاسم نتيجة خطة لترحيل عرب المثلث

«مذبحة كفر قاسم سيرة سياسية» كتاب تاريخي جديد يؤكد فيه المؤرخ الإسرائيلي دكتور آدم راز أن مذبحة كفرقاسم في ١٩٥٦ لم تكن حادثة تورط بها جنود في الميدان، إنما تطبيقا لخطة سرية أعدتها إسرائيل لتهجير سكان منطقة المثلث. يلقي هذا الكتاب الجديد الضوء على خبايا ما حصل خلال ساعة واحدة، بين الخامسة والسادسة مساء في يوم التاسع والعشرين من تشرين الأول، يوم وقعت المجزرة على مداخل كفرقاسم، وقتل خلالها ٤٧ شخصا بينهم رجال، نساء وأطفال، وشخصان من كفر برا، كانوا جميعًا في طريقهم إلى منازلهم قبيل المساء. كما يحتسب أهالي كفر قاسم الجنين في أحشاء الضحية فاطمة صرصور الحامل في الشهر الثامن ضمن ضحايا المذبحة، وكذلك الشيخ عبد الله عيسى الذي مات بالجلطة القلبية بعد ساعات من قتل حفيده طلال في المذبحة، ولذا فإن عدد الضحايا، في إحصائيتهم، ٥١ ضحية.

راز مؤرخ محترف اختصاصه دراسات في التاريخ السياسي–الفكري في القرنين التاسع عشر والعشرين، أصدر عدة كتب نوعية منها كتاب حول «التاريخ النووي الإسرائيلي» بعنوان «نظام

* صحافي وكاتب.

يستذكر راز في هذا المضمار ، وتأكيدا على رؤيته، بأن موشيه ديان، أحد قادة إسرائيل البارزين ممن شاركوا في صياغتها وبلورة هويتها، كان قد قال في مطلع خمسينيات القرن الماضي إنه يأمل أن تحمل السنوات القادمة فرصة جديدة للقيام بترحيل للعرب من «أرض إسرائيل»، معتبرا كل عربي في إسرائيل عدوا أو قادرا أن يصبح عدوا. لكن المؤرخ راز يؤكد في كتابه أن هذه الرؤية لم تقتصر على ديان وحده، ويسوق مقتبسات تبرهن على تبني بن غوريون لهذه التوجهات، وربما يكون هو منتجها الأول.

اليد القاسية»، ويدأب الآن على استكمال تأليف كتاب عن أفكار كارل ماركس وأفعاله. ينوِّه في كتابه الذي نحن بصدده إلى أن الرواية التاريخية الصهيونيّة اعتبرت مذبحة كفر قاسم حتى الآن حدثا استثنائيا نمّ عن خلل أو تطبيق تعليمات غير قانونية أصلا، لافتا الانتباه إلى أن الجيش الإسرائيلي ما زال يتطرق إلى مذبحة كفرقاسم ضمن مجال «أوامر غير قانونية»، وإلى أن جموع الإسرائيليين يحاولون إخفاء المجزرة تحت السجادة وسط محاولات لنسيانها وطمسها. ويستبطن نص الكتاب إشارات وتساؤلات حول طبيعة المجتمع الإسرائيلي وجذور العنصرية والكراهية ضد العرب فيه، وحول دور رئيس حكومتها الأول دافيد بن غوريون ورفاقه في حزب «مباي» الحاكم في ذلك الوضع. ويروي الكتاب استنادا إلى مواد أرشيفية ومقابلات مع مسؤولين إسرائيليين سابقين أن الجيش الإسرائيلي نفذ المذبحة بتعليمات عليا انسجمت مع أجواء التحريض والكراهية المستعادة في الكتاب، وهي نتاج الطبقة السياسية في إسرائيل عشية العدوان الثلاثي على مصر. ويشدد الكتاب على أن مثل هذه العملية بمقاييسها الكبيرة لابد أنها كانت مخططة مسبقا وليست حادثة عرضية.

خطر « الطابور الخامس »

يستذكر راز في هذا المضمار ، وتأكيدا على رؤيته، بأن موشيه ديان، أحد قادة إسرائيل البارزين ممن شاركوا في صياغتها وبلورة هويتها، كان قد قال في مطلع خمسينيات القرن الماضي إنه يأمل أن تحمل السنوات القادمة فرصة جديدة للقيام بترحيل للعرب من «أرض إسرائيل»، معتبرا كل عربي في إسرائيل عدوا أو قادرا أن يصبح عدوا. لكن المؤرخ راز يؤكد في كتابه أن هذه الرؤية لم تقتصر على ديان وحده، ويسوق مقتبسات تبرهن على تبني بن غوريون لهذه التوجهات، وربما يكون هو منتجها الأول.

في هذا الصدد، يقول راز إن بن غوريون رأى بالمواطنين العرب في إسرائيل أعداء وسعى بقوة لتمديد عمر الحكم العسكري. ومع ذلك يقول راز إن سنوات الحكم العسكري التي امتدت من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٦ ساهمت في إذكاء الكراهية لدى الجنود ودفعهم لتنفيذ المذبحة في كفر قاسم. ومن المشاهد المروعة للمذبحة، والتي تدلل على مرامي الأوامر العسكرية، ما رواه لاحقا بعض الجنود من اعترافات بايقاف بعضهم شاحنة وإنزال راكبيها العائدين من أعمالهم وحصدهم بالرصاص بعدما إيقافهم صفا واحدا «لأننا تلقينا أوامر بالقتل دون تمييز بين رجال ونساء وأطفال».

كما يستحضر الكتاب شهادات بعض الجنود الذين تحدثوا عن استكمالهم المذبحة بالتثبّت من موت الضحايا برصاصة إضافية أطلقوها على الرأس. ويقول عوفر، أحد هؤلاء الجنود: «لقد كنا كالألمان الذين أوقفوا شاحنات وأنزلوا اليهود منها ورموهم بالنار، وهكذا نحن، لا فرق». في هذا السياق، يوضح آدم راز في الكتاب أن عوفر هذا لم يبد ندما عن مشاركته في المذبحة.

مذبحة مخطط لها من قبل

ويشير الكتاب إلى أن كفر قاسم كانت وقتها قرية تعد نحو ٢٠٠٠ نسمة، وكانت تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي بعد ضمها مع بقية المثلث إلى إسرائيل في اتفاق الهدنة في رودوس عام ١٩٤٩. غير أن الكتاب يركز في الأساس، على الخطة التي رسمتها إسرائيل لتهجير سكان المثلث وتعرف بخطة «الخلد»، وقد جاءت مذبحة كفر قاسم ترجمة عملية لها. كما يركز الكتاب على المناورات ومحاولات الطمس الإسرائيلية لحجب حقيقة المذبحة، وعلى لجان التحقيق والعملية القضائية الصورية والخلافات داخل حزب «مباي»، الحاكم في حينه، حول الموقف من المواطنين العرب

ومن الحكم العسكري. ويتطرق أيضا إلى مساعيه القضائية كـ مؤرخ للكشف عن الحقيقة، وإلى قضايا أخرى تساهم في طرح صورة كاملة للمذبحة. ويروي الكتاب مأساة كفر قاسم برؤية متبصّرة استنادا لوثائق كثيرة، يرى بعضها النور للمرة الأولى، ويثبت ما كان يعتقد ويشاع حول مسؤولية إسرائيل عنها وحقيقة مراميها ومحاولات التستر عليها.

المحكمة الصورية

وحسب كل الشهادات المكتوبة والشفوية المسّجلة التي جمعها، اقتنع راز في كتابه بأن المحكمة كانت صورية، مثلما يؤكد قائد كتيبة الجيش الإسرائيلي على الحدود يسسخار شدمي في شهادته التفصيلية قبيل رحيله قبل شهور. تمت في المحكمة الصورية التي شكلتها إسرائيل بعد فضح أمر المذبحة إدانة ٨ من بين ١١ جنديا جرت مقاضاتهم وحكم عليهم بالسجن لفترات متفاوتة، تم تخفيفها لاحقا من قبل محكمة استئناف عسكرية وقائد الجيش، في حينه، حاييم لاسكوب ورئيس إسرائيل إسحق بن تسفي. فحتى عام ١٩٦٠ أطلق سراح المدانين دون إمضاء أغلبية محكوميتهم، بل فاز بعضهم بمناصب مرموقة، فعلى سبيل المثال حاز قائد وحدة حرس الحدود التي أنيطت بها مهمة «تطبيق أوامر حظر التجول» الرائد شموئيل ملينكي على منصب المسؤول عن حماية وأمن المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونا.

وللمرة الأولى يورد الكتاب شهادة الضابط شدمي، ويعترف فيها بأن محاكمته كانت صورية وتم إخراجها كـ مسرحية من قبل قادة إسرائيل بالمستويين السياسي والعسكري وعلى رأسهم مؤسسها بن غوريون والوزير موشيه ديان وقائد المنطقة الوسطى الجنرال تسفي تسور بغية إزالة أي مسؤولية لهم عن المذبحة.

ويشير شدمي في الكتاب إلى أن المحكمة الصورية سعت إلى التظاهر بتحقيق العدالة أمام المجتمع الدولي ومحاولة شطب المذبحة عن أجندته. ويعرب راز في كتابه عن قناعته بأن خلفية تشكيل المحكمة الصورية رافقتها «ضغوط من فوق» من أجل إخفاء خطة «الخلد» – الخطة السرية لترحيل فلسطينيي المثلث للضفة الغربية، والتي لم تكشف تفاصيلها بعد.

خطة « الخلد »

ويشير راز في كتابه إلى أن خطة «الخلد» بقيت تُعرف لدى الإسرائيليين وكأنها شائعة فحسب، تناولتها الصحافة في ستينيات القرن الماضي حتى جاء الصحافي روبيك روزنتال عام ١٩٩١ وأكد وجودها في تحقيق نشرته صحيفة «حداشوت» (ولاحقا في كتابه المهم «أحداث وأساطير» الصادر عام ٢٠٠٠). لكن التفاصيل الكاملة للعملية المحفوظة في أرشيفات الجيش ظلت غير معروفة ويُمنع نشرها حتى اليوم.

ويشير راز إلى أن جلسات المحكمة الصورية التي تطرقت إلى خطة «الخلد» كانت تتم سرا وأحيانا يشار إليها بالرموز، مثل «الأمر المشهور» أو «خطة الحيوان من فصيلة الثدييات». ومع ذلك يستدل من الكتاب أن راز نجح في الكشف عن بعض ملامح الخطة السرية من خلال مصادر أخرى متنوعة، منها ما كتبه محامون شاركوا في المحكمة، ومقاطع من شهادات ومقابلات مع «أبطال المذبحة».

وضع راز يده –على سبيل المثال– على مسودات كتبها محامي ميلكي جاء فيها: «أولا محاصرة القرية وتبليغ شيوخها بإخلائها مع منح الأهالي فرصة عبور الحدود على امتداد ثلاث ساعات». كما نجح بالوصول إلى شهادة أرشيفية لجنرال الاحتياط أبراهام طمير، واضع خطة «الخلد»، وحسبها طلب بن غوريون، قبيل المذبحة، خطة تجيب على السؤال: ما الذي ينبغي فعله مع سكان المثلث في حال نشبت حرب مع الأردن. وينوه راز إلى أن ذلك يكمّل شرحًا قدمّه بن غوريون في ١٩٥٣ عندما قال خلال جلسة حول الحكم العسكري «هناك حل لعرب المثلث وإنه مرهون بنشوب حرب». ويقول طمير في شهادته المذكورة: «خطتي تحاكي، بهذا القدر أو ذاك، ما فعله الأميركيون مع اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية– سجنهم في معسكرات تركيز لئلا يتحولوا إلى طابور خامس. وفي حال نشبت حرب سيتم سجن كل من لا يهرول نحو الأردن داخل معسكرات اعتقال في الداخل. وسيحظر بقاؤهم على الحدود والطريق نحو الأردن ستكون مفتوحة للهرب إن رغبوا بذلك».

كذلك، يعتمد الكتاب على وثائق ومراسلات عسكرية بين ملينكي وبين ضباط كبار قبيل المذبحة بخمسة أيام تحدثوا فيها عن حاجتهم تنفيذ خطة « لمعالجة القرى العربية « خلال الحرب. ولم تبت بعد المحكمة الإسرائيلية العليا بطلب راز وبعض سكان كفر قاسم بأن تلزم الدولة بالكشف عن الوثائق السرية الخاصة بـ «الخلد» وبالمذبحة، وما زال جيشها يدعي أن كشف هذه الأرشيفات «يهدد أمنها». ويرى راز أن مذبحة كفر قاسم كانت بمفهوم معين جزءًا من العدوان الثلاثي على مصر رغم وقوعها في جبهة أخرى.

احتفل شدمي بـ تبرئته سوية مع رئيس الحكومة بن غوريون الذي قال في مذكراته حول ذلك « لقد رفعنا نخب تبرئته»، ولاحقا احتفت به بلدته (كيبوتس سدوت يام) بمشاركة جنرالات الجيش وقائده لاسكي. لكن مظاهر الفرح هذه كانت خارجية فقط، إذ يعترف شدمي في شهادته الواردة في الكتاب أنه لم يفاجأ بالحكم لأن المحكمة كانت مجرد مسرحية وتمت بخلاف قواعد الإدارة السليمة.

شهادة نادرة

يعترف يسسخار شدمي، الذي توفي قبل شهور عن ٩٦ عاما، في شهادته ضمن الكتاب، أن كفر قاسم ظلت تقض مضجعه ويعتبرها «لغما» داس عليه بقدميه. جرت بعد عامين على المذبحة مقاضاة شدمي، الضابط الأعلى رتبة من بين المتورطين فيها، وقد اتهم بقتل ٢٥ من سكان كفر قاسم، بدعوى أنه لم يثبت أن الأوامر بإطلاق النار على المخلين بأمر منع التجول تشمل أيضا النساء والأطفال، حسب ما تم تفسيره فعليا. وتمت في نهاية المطاف تبرئة شدمي، واعتبرت المحكمة بنود الاتهام غير مثبتة ولا أساس قويا لها عدا في بند إجرائي عرف بـ «تجاوز الصلاحية»، وهو يتعلق بإصداره تعليمات خاصة بمدة منع التجول وطابعه، وهي صلاحية الحاكم العسكري فحسب. ويقول راز إن المحكمة فرضت على شدمي حكما مثيراً للسخرية قوامه «التوبيخ» و دفع غرامة بقيمة قرش واحد، ما أثار غضب الفلسطينيين في إسرائيل.

وقد احتفل شدمي بـ تبرئته سوية مع رئيس الحكومة بن غوريون الذي قال في مذكراته حول ذلك «لقد رفعنا نخب تبرئته»، ولاحقا احتفت به بلدته (كيبوتس سدوت يام) بمشاركة جنرالات الجيش وقائده لاسكي. لكن مظاهر الفرح هذه كانت خارجية فقط، إذ يعترف شدمي في شهادته الواردة في الكتاب أنه لم يفاجأ بالحكم لأن المحكمة كانت مجرد مسرحية وتمت بخلاف قواعد الإدارة السليمة. ويكشف أنه في البداية وعد بدفاع قضائي مرموق بتمويل الدولة بواسطة المحامي البارز يعقوب سلومون. وأكثر من ذلك حيث يكشف شدمي أن قادة إسرائيل أبلغوه بأنه يستطيع معارضة تعيين أي قاض لا يثق به، ويضيف «خلال سفر مشترك قال لي بن غوريون بنفسه: أنت ستختار القضاة».

غسل دماغ

ويشير شدمي إلى أن نائب النائب العام مئير شمغار (رئيس محكمة العدل العليا لاحقا) قد طمأنه هو الآخر عندما «أخذني جانبا وقال لي: لا تهتم فهذه محكمة تظاهرية فقط.» ويوضح راز أن شمغار زعم ردا على سؤال أنه «لا يذكر أنه قال ما يؤكده شدمي، ولا يتذكّر التفاصيل، وهو غير معني بالتعقيب».

ويكشف شدمي أنه فهم وقتها أنه تحول إلى لاعب في تمثيلية عندما حاول محاميه، سلومون، «غسل دماغي وإقناعي بخط دفاعي لم يرق لي لأنه لم يتطابق مع حقائق على الأرض منحتني الثقة الأخلاقية بعدالة مزاعمي. ويوضح شدمي أن سلومون حاول إقناعه بصيغة الادعاءات التي ينبغي أن يتبناها في المحكمة، وذلك خلال إقامة مشتركة في أحد فنادق تل أبيب طيلة أسبوعين قبيل بدء المحكمة. وعن الهدف من محاولة إملاء رواية مختلقة عليه، يقول شدمي بنفسه في الكتاب إن سلمون عمل بتوجيه بن غوريون الذي تطلع إلى أن أكون حاجزا بين المذبحة وبين قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين عبر تحويلي إلى كبش فداء. هذا ما فهمته لاحقا بعدما تبددت سذاجتي. واستجبت في نهاية المطاف وقتها لطلب المحامي ووافقت على تمثيل الدور الذي تم تحديده لي». ويستنتج راز من محاضر جلسات الحكومة أن قادة إسرائيل كانوا قلقين من رد دولي ممكن، لكن الوثائق الخاصة بهذا الخصوص ما زالت طي الكتمان، ويمنع الباحثون من الإطلاع عليها.